

أثر تطبيق نموذج إدارة المخاطر المؤسسية في الأداء
المؤسسي: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في
الأردن

أثر الذكاء الاستراتيجي في إدارة المخاطر في المستشفيات
الخاصة الأردنية



إعداد

تركي الغامدي

الشديقات، علياء حسين عبدالمجيد، و صيام، أحمد زكريا عبدالرحمن. (٢٠٢٢). أثر تطبيق نموذج إدارة المخاطر المؤسسية في الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1385003>

مجتمع الدراسة

اختار الباحث مجتمعاً محدداً بدقة يتمثل في جميع العاملين في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وهو مجتمع يتسم بخصائص مميزة تجعله مناسباً للدراسة التي تتناول أثر تطبيق نموذج إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على الأداء المؤسسي. فالقطاع المصرفي الإسلامي في الأردن قطاع منظم وقائم على منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، بدءاً من مخاطر الائتمان والسيولة، مروراً بالمخاطر التشغيلية، ووصولاً إلى مخاطر السمعة. وبالتالي فإن اختيار العاملين في هذا القطاع يعد اختياراً علمياً دقيقاً؛ لأنهم الفئة التي تلامس مباشرة آليات إدارة المخاطر، وتعرف مستوى تطبيق النموذج المؤسسي وكيفية تأثيره في الأداء.

مجتمع الدراسة

يمتاز هذا المجتمع بدرجة عالية من التجانس الوظيفي والمعرفي، رغم اختلاف المستويات الإدارية، مما يمنح البيانات التي يتم جمعها قدراً كبيراً من الاستقرار والاتساق. كما أن المؤسسات المالية الإسلامية بطبيعتها تعتمد على هياكل رقابية ولجان إشرافية داخلية (مثل لجنة المخاطر، لجنة الامتثال، الشرعية، التدقيق الداخلي)، وكل ذلك يجعل أفراد هذا المجتمع أكثر إدراكاً للسلوك التنظيمي المتعلق بالمخاطر، وأكثر قدرة على الإجابة عن بنود الاستبانة بطريقة تعكس الواقع الإداري والرقابي. وتشير الدراسة إلى أن الوصول إلى هذا المجتمع جرى عبر المؤسسات المصرفية نفسها، وأن الباحث تمكن من جمع استجابات صالحة من الموظفين بلغ عددها (١٣٤ مفردة). وهذا العدد بحد ذاته يعكس مستوى من التفاعل المؤسسي والتعاون بين البنوك والباحث، كما يعكس حرص العاملين على المشاركة في الدراسات المتعلقة بتطوير الأداء المؤسسي..

عينة البحث

اعتمد الباحث على عينة مسحية Survey Sample، وهي إحدى أهم الأدوات المستخدمة في البحوث الميدانية في العلوم الإدارية. تقوم هذه العينة على جمع البيانات من أفراد المجتمع عبر استبانة متخصصة، بحيث يُترك المجال للعاملين أنفسهم للتعبير عن مدى وجود تطبيق فعلي لإدارة المخاطر المؤسسية، وتقييم أثرها على الأداء.

وتشير الدراسة إلى أن عدد الاستجابات التي تم اعتمادها فعلياً في التحليل بلغ (١٣٤ استبانة) صالحة، وهو رقم ورد بصورة مباشرة في الجداول الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات التابعة والمستقلة (حيث ورد الرمز $N = 134$ في عدة جداول، مثل جداول المتوسطات والانحرافات المعيارية والاختبارات الإحصائية) مما يدل على أن هذا العدد هو الحجم النهائي المستخدم في التحليل.

عينة البحث

ويبدو واضحاً من طبيعة الدراسة الميدانية أن العيّنة قد تم اختيارها وفق أسلوب **العينة المتاحة (Available Sample)**، وهو أسلوب شائع في البحوث التطبيقية داخل المؤسسات المالية؛ نظراً للقيود الإدارية على دخول الباحث إلى المواقع وضرورة التنسيق المسبق مع الإدارة، وهذا النوع من العينات لا يقل قيمة علمية عن العينات الاحتمالية في كثير من البحوث التنظيمية، خاصة عندما يكون المجتمع محدداً، والبيئة المهنية متجانسة، والمعايير التنظيمية مشتركة بين المؤسسات (كما هو الحال في البنوك الإسلامية).

وتتميز العيّنة المسحية في هذا البحث بتوافر الشروط الأساسية لجودة البيانات، ومنها:

١. **تنوع المستويات الوظيفية:** إذ شملت العاملين في الإدارات المختلفة (العمليات، المخاطر، الائتمان، المراجعة الداخلية...).

٢. **عينة تمثل الواقع التنظيمي:** لأن تمثيل الموظفين داخل البنوك الإسلامية يساعد على بناء صورة متكاملة لتطبيق إدارة المخاطر.

٣. **عدد استجابات كافٍ للتحليل الإحصائي المتقدم:** وهو شرط تحقق فعلاً، كما توضحه النماذج التي طبّقها الباحث.

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

رغم أن النصوص المتاحة من الدراسة لا تذكر معادلة حساب حجم العينة بشكل مباشر (مثل معادلة كوتشران أو جداول مورغان وكريجسي)، إلا أن التحليل الدقيق لجداول الدراسة ونتائجها يكشف أن الباحث اتبع منهجية علمية منطقية في تحديد حجم العينة، تقوم على الاعتماد على حجم الاستجابات الفعلية التي تُعدّ كافية لتنفيذ التحليلات الإحصائية المطلوبة. إذ تشير الجداول الإحصائية بوضوح إلى أن حجم العينة النهائي الذي تم استخدامه في التحليل هو ($N = 134$)، كما ورد في الجداول المتعلقة بمتغيرات الأداء المؤسسي والمتغيرات المتعلقة بأبعاد نموذج إدارة المخاطر المؤسسية. وهذا الرقم ليس عشوائياً، بل يستوفي الشروط الإحصائية التي تجعل العينة مناسبة لإجراء تحليلات مثل:

- التحليل البارامتري (Parametric Analysis)
- اختبارات التوزيع الطبيعي (Kolmogorov–Smirnov)
- تحليل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)
- اختبارات تعدد الترابط (Multicollinearity (VIF & Tolerance)
- اختبار Durbin–Watson لمشكلة الارتباط الذاتي

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

وجميع هذه الاختبارات تتطلب حجماً أدنى للعينة يتجاوز ١٠٠ مفردة لزيادة القوة الإحصائية (Statistical Power) وتقليل خطأ النوع الثاني (Type II Error). وبالتالي فإن حجم العينة (١٣٤) يعد مثالياً لدراسة من هذا النوع، خصوصاً مع وجود عدة متغيرات مستقلة وعمليات انحدار متقدمة.

كما أنّ الاختبارات الإحصائية التي أجراها الباحث – والتي تظهر في الدراسة – تؤكد أن حجم العينة كان كافياً ومناسباً، وذلك من خلال:

١. قيمة **Durbin-Watson** التي جاءت ضمن الحدود المقبولة، ما يُظهر أنّ البيانات ذات جودة إحصائية عالية.
٢. قيم **VIF** التي جاءت أقل من (٣)، وهي علامة على أن العينة كافية لتجنب مشكلة تعدد التوازي بين المتغيرات.
٣. نتائج اختبار **K-S** التي أثبتت أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يسمح باستخدام الاختبارات البارامترية التي تتطلب حجماً مناسباً من الاستجابات.

..



عوض، راما محمود جوهر، و خشمان، أيسر محمد علي. (٢٠٢٢). أثر الذكاء
الاستراتيجي في إدارة المخاطر في المستشفيات الخاصة الأردنية (رسالة ماجستير
غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1328853>

مجتمع البحث

جاء تحديد مجتمع الدراسة في هذه الرسالة بأسلوب علمي دقيق يعكس وعي الباحثة بطبيعة موضوعها وخصوصية البيئة التي تُطبّق فيها إدارة المخاطر والذكاء الاستراتيجي في القطاع الصحي، فقد انطلقت الباحثة من الحصر الكامل لجميع المستشفيات الخاصة العاملة في محافظة العاصمة عمّان، وهي المؤسسات الصحية التي تمثل النواة التشغيلية الرئيسة للقطاع الطبي الخاص في الأردن، ولم تلجأ الباحثة إلى تعريف فضفاض أو عام للمجتمع، بل عمدت إلى تصنيف المجتمع تصنيفاً إجرائياً مباشراً عبر إدراج قائمة محددة تضم أحد عشر مستشفى خاصاً تعمل بكامل طاقتها وتقدّم خدمات من الدرجة الأولى في مختلف التخصصات الطبية.

مجتمع البحث

ويُعد هذا الأسلوب في تحديد مجتمع الدراسة من أساليب البحث المتقدمة، لأنه يزيل الغموض، ويضمن أن المجتمع محدد بحدود مكانية (محافظة العاصمة)، ومؤسسية (المستشفيات الخاصة فقط)، ومهنية (العاملون في الإدارة العليا والوسطى والتشغيلية)، كما أن هذا التحديد بالأسماء يمنح الدراسة قوة بنائية؛ إذ يتيح لأي باحث آخر إعادة تطبيقها في السياق ذاته دون اختلاف في حدود المجتمع، ويعكس هذا الإجراء إدراك الباحث أن إدارة المخاطر ليست نشاطًا عامًا، بل ممارسة مؤسسية لها ظروف تنظيمية محددة، ولذلك فإن المجتمع المناسب لدراستها يجب أن يكون مقيدًا، واضحًا، وقابلًا للحصر كما ورد في نص الدراسة.

عينة البحث

قامت الباحثة بتطبيق أسلوب المسح الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة، وذلك استنادًا إلى سببين منهجيين مهمين وردا في نص الدراسة:

١. محدودية حجم المجتمع،

٢. التقارب الكبير بين المستشفيات المذكورة في عدد العاملين.

وقد تكوّن مجتمع الدراسة من ١٨٨ موظفًا وموظفة يعملون في المستويات الثلاثة: الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، والإدارة

التشغيلية. ومع اعتماد منهج المسح الشامل، قامت الباحثة بتوزيع ١٨٨ استبانة على العاملين في هذه المستشفيات عبر

زيارات ميدانية مباشرة، وهو ما يدل على منهجية واعية لجمع البيانات، تضمن وصول الأداة إلى الفئات المعنية مباشرة

بصنع القرار وتطبيق السياسات التشغيلية داخل المستشفيات.

عينة البحث

وتكشف الدراسة عن أن الباحثة لم تكتفِ بتوزيع الاستبانات بل أدارت عملية الاسترجاع والتنقية بدقة عالية؛ فقد استرجعت ١٨٣ استبانة، وهو معدل استجابة مرتفع جدًا يعكس جودة التواصل الميداني ودقة إجراءات جمع البيانات، وبعد عملية التمحيص والتحقق من صلاحية البيانات للتحليل، تم استبعاد ٤ استبانات لعدم صلاحيتها، واعتماد ١٧٧ استبانة صالحة للتحليل الإحصائي النهائي.

إن هذا التسلسل في معالجة العينة (توزيع - استرجاع - تدقيق - اعتماد) يعكس التزامًا راسخًا بأسس البحث العلمي، ويكشف عن وعي الباحثة بقيمة جودة البيانات، فليست كل البيانات المسترجعة صالحة للتحليل، وإنما يجب أن تخضع لمعايير فنية صارمة قبل اعتمادها. وهذا ما أعطى الدراسة قوة إحصائية ومصدقية عالية عند الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

رغم أنّ الباحثة اعتمدت أسلوب المسح الشامل بدلاً من اختيار عينة محدودة من المجتمع، فإن معالجتها لحجم العينة اتسمت بالدقة الإحصائية، إذ استندت أولاً إلى حصر المجتمع كاملاً (١٨٨ موظفًا) بوصفه وحدة كاملة للتحليل، وهذا يعفيها من اللجوء إلى المعادلات التقليدية لتحديد حجم العينة كتلك الخاصة بكريجسي ومورغان.

غير أن الباحثة لم تترك المسألة دون تدقيق، بل اعتمدت منهجًا إحصائيًا متينًا يقوم على التحقق الفعلي من صلاحية العينة بعد جمع البيانات.

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

فالاستبانات التي جرى جمعها خضعت لعملية فرز دقيقة، تمّ من خلالها تقييم كل استبانة وفق معايير الصلاحية الإحصائية، مما أدى إلى استبعاد أربع استبانات غير مناسبة، واعتماد ١٧٧ استبانة، وهذه الخطوة بحد ذاتها تُعد شكلاً من أشكال "تحديد حجم العينة بطريقة قائمة على جودة البيانات"، وهو اتجاه حديث في البحوث التطبيقية، إذ يُنظر إلى العينة ليس فقط من زاوية العدد، بل من زاوية القوة الإحصائية، واتساق الإجابات، وجاهزية البيانات للدخول في اختبارات التحليل.

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

اختيار المسح الشامل لم يكن قرارًا عشوائيًا بل مدعومًا بعدة مبررات إحصائية ومنهجية قوية تظهر من نص الدراسة، ويمكن شرحها كالتالي:

١. صِغر حجم مجتمع الدراسة يقع حجم المجتمع (١٨٨ فردًا) ضمن ما يُسمّى "المجتمعات الصغيرة" في الإحصاء، وهي مجتمعات لا تحتاج إلى عينة لأن عدد أفرادها محدود ويمكن الوصول إليهم جميعًا. كل كتب المنهجيات (Sekaran وMorgan & Krejcie وغيرهم) تؤكد أنه: عندما يكون المجتمع أقل من ٢٠٠ فرد، يُفضّل المسح الشامل لأنه يرفع دقة النتائج ويحذف الحاجة لحساب العينة. وهذا يتطابق تمامًا مع حالة هذه الدراسة..

المنهج الإحصائي في تحديد حجم العينة ومبرراته العلمية

التقارب الكبير في أعداد العاملين بين المستشفيات

ذكرت الباحثة نصاً أنّ المستشفيات متقاربة في عدد العاملين.

هذه الخاصية تجعل المجتمع متجانساً من الداخل، وبالتالي فإن أخذ عينة قد يقلل من دقة التمثيل، بينما المسح الشامل يمنح:

• تمثيلاً كاملاً لتباين المستوى الإداري

• تمثيلاً لتنوّع الأقسام

• تمثيلاً للتخصصات (جودة – مخاطر – تشغيل – إدارة عليا)

أي أنّ المسح الشامل يمثل الواقع التنظيمي بالكامل بلا أي فقدان للبيانات.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

